

الإجتماع الإقليمي للمجتمع المدني حول التنمية المستدامة

في الطريق إلى قمة المستقبل

بيروت، 4 آذار/مارس 2024



الوثيقة الختامية

مقدمة

"عالم أكثر أماناً - وكعكة أكبر - للجميع"، هذا هو هدف قمة الأمم المتحدة للمستقبل التي ستعقد في أيلول/سبتمبر المقبل في نيويورك. لكن، يتضح الآن أنه لن يتم تحقيق أجندة 2030 وأي من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. إن الحروب، واللامساواة، والفقر، والجوع، والأمراض في تزايد حول العالم، والنساء تعانين من تصاعد العنف والتمييز، والأطفال من المجاعة والحروب، كما رأينا في غزة. وفي الوقت نفسه، يتسبب تغير المناخ، وتدمير الطبيعة، واستغلال الشركات لموارد العالم، في عواقب وخيمة مثل تآكل التنوع البيولوجي واضطراب المناخ. وبالتالي، فإننا لسنا أقرب إلى عالم أكثر أماناً وعدالة بين الشمال والجنوب لصالح البلدان النامية وشعوبها. وعلى الرغم من الجهود المكثفة لرصد تنفيذ هذه الأهداف من خلال مؤشرات وغايات محددة، فإن العرض السنوي "للإنجازات" خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى فشل في رسم صورة إيجابية.

يواجه الناس في المنطقة العربية تحديات في تحقيق التنمية المستدامة، بسبب الصراعات المستمرة والحروب والنزاعات والأزمات الإنسانية والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان. إضافة إلى ذلك، لم تقم الدول باعتماد نموذج التنمية وفق ترابط وتقاطع الأبعاد الخمسة لأجندة التنمية المستدامة، وهي الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وغالباً ما افتقرت المبادرات المعتمدة على المستوى الوطني إلى جداول أعمال التنمية البشرية المستدامة ذات الملكية المحلية والشمول والتكامل. بل إن مسار التنمية الحالي وأساليبه يسهمون في الحفاظ على الوضع الراهن، عوض رفع المظالم ومقاومة اللامساواة.

تم تنظيم الاجتماع الإقليمي للمجتمع المدني حول التنمية المستدامة استعداداً لمنتدى الإسكوا العربي للتنمية المستدامة التابع للأمم المتحدة، وقد جمع أكثر من 80 شخصاً من ممثلي المجتمع المدني. وتم خلال الاجتماع المنعقد في 4 آذار/مارس 2024 في بيروت، تناول التحديات الرئيسية للتنمية المستدامة، واعتماد مجموعة من التوصيات لتوجيه جهود التغلب عليها.

التحديات الرئيسية

أ. إصلاح النظام المتعدد الأطراف والحوكمة العالمية

ترقّب بنا عبارة "نحن الشعوب" في افتتاحية ميثاق الأمم المتحدة. لكنه وفي المشهد الحالي، وعلى الرغم من المعاهدات الملزمة والالتزامات الطوعية تجاه التنمية، نسجل تراجعاً ملحوظاً في الثقة في نظام الحوكمة العالمية كما هو حالياً. لقد تحوّلت مقاربة "نحن الشعوب"، وأصبحت الآن تشمل تعزيز الشراكات مع الشركات والمؤسسات والجهات الفاعلة في البنية المالية العالمية، والتي تضع الاعتبارات الربحية المالية اولى على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لعموم الناس.

هناك حاجة ماسة إلى الدعوة لإصلاح وتحويل نظام الحوكمة العالمية، على أساس إطار معياري عادل ومتفق عليه عالمياً. بيد إن إصلاح الحوكمة العالمية لا يقتصر على وجود المزيد من أصوات البلدان النامية في المجلس، بل يشمل بشكل أساسي وضع حقوق الإنسان المترابطة والعدالة الاجتماعية في صلب النظام، وضمان أولويتها، وإنشاء آليات رقابة ومساءلة لضمان الوفاء بها. علينا أن نكون قادرين على مساءلة الحكومات والمنظمات الدولية عندما تفرض سياسات قد تؤدي إلى انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان، وخاصة الحق في التنمية، وتفاقم اللامساواة.

تماشياً مع قرار الأمين العام للأمم المتحدة بإصلاح منظومة الأمم المتحدة، تتطلب التحديات العالمية الحالية تنشيط التعاون الدولي الذي يحمي حقوق الإنسان ويعزز التنمية البشرية المستدامة. وعليه أن يكون فعّالاً، وتمثيلاً، وشاملاً، ولابد من إصلاح مجلس الأمن حتى يعكس الحقائق الجيوسياسية المعاصرة، وإلغاء حق النقض.

وفي هذا الصدد، تدعو منظمات المجتمع المدني الجهات التنموية كافة إلى تعزيز الجهود من أجل:

• اتخاذ خطوات ملموسة لمسار إصلاح الحوكمة العالمية بناء على مبادئ التمثيل والإنصاف، ومعالجة نقص تمثيل الجنوب العالمي في هيئات صنع القرار في المؤسسات السياسية والاقتصادية والمالية، بالإضافة إلى تحرير الأمم المتحدة من تأثير القوى العظمى والشركات الكبرى.

• تعزيز الآليات الداخلية للأمم المتحدة، وخاصة إلغاء حق النقض في مجلس الأمن والذي يمكنه تعطيل الحلول والقرارات.

• التأكيد على إدماج سرديّة التنمية البشرية المستدامة المبنية على الحق في التنمية في صلب مسارات صنع القرار.

• إعادة النظر في قواعد وبنى الهيكل المالي العالمي ومؤسساته وأدوارها في تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان من خلال تعزيز الشروط السياسية، لضمان تحوّل شامل في الالتزامات المتعلقة بتمويل التنمية، بما في ذلك إلغاء الديون وإعادة التفاوض بشأنها، واقتراح إنشاء اتفاقية دولية بشأن الضرائب تحت رعاية الأمم المتحدة لمنع التدفقات المالية غير المشروعة من البلدان المتعطشة لرأس المال.

• إعطاء الأولوية للالتزام بحقوق الإنسان، أي منظومة القيم والمعايير العليا التي يجب أن تشكل الإطار التوجيهي الملزم للنشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، والتأكيد على التطوير المستمر لهذه المنظومة لتكون عالمية وقابلة للتكيف مع التطورات العالمية.

ب. السلام كشرط أساسي للتنمية المستدامة

لقد فشل النظام العالمي في معالجة قضايا السلام والأمن الملحة، الأمر الذي يستلزم إنشاء "أجندة جديدة للسلام"، والتي تحدد رؤية للجهود المتعددة الأطراف من أجل السلام والأمن، على أساس القانون الدولي، والاعتراف بالترابط المتبادل لطبيعة العديد من التحديات التي نواجهها.

يُظهر الوضع الحالي في المنطقة بشكل صارخ، بالنظر إلى غزة والسودان وسوريا واليمن والصومال، أن تطلعات الملايين في المنطقة العربية إلى الحرية والسلام قد تم تهميشها بسبب حق النقض الذي تمارسه حفنة من البلدان.

بالنسبة للحرب على غزة على وجه الخصوص، ما زلنا نشهد صمتاً يؤدي إلى تأجيج الحرب. ولا يُلاحظ هذا الصمت على المستوى السياسي فحسب، بل أيضاً داخل جزء كبير من وسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية. وهو صمت تسبب في خنق أصوات جماعات حقوق الإنسان التي تطالب بالسلام المستدام ووقف إطلاق النار. ومن ناحية أخرى، تتعرض أيضاً الجهود التي تبذلها دول الجنوب العالمي لدعم وقف دائم لإطلاق النار وعملية السلام للإهمال. ومن الدفاع عن العدالة إلى التصدي لانتهاكات القوانين الدولية وقوانين حقوق الإنسان، تشكل القضية الفلسطينية اختباراً للالتزام بالتنمية المستدامة في المنطقة، ويبدو أننا قد فشلنا في ذلك حتى الآن. وبالتالي، هناك حاجة ملحة لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات والظلم وغياب المساواة، والتي تظهر بوضوح على مستويات متعددة الأبعاد.

وفي خضم الحروب، تستضيف المنطقة العربية ملايين المهاجرين الدوليين، كما كانت دولها منشأً لملايين اللاجئين والنازحين. وبالإضافة إلى تزايد الخطاب التمييزي، تغيب خطط للعودة الآمنة ولا يتوفر الحد الأدنى من الحماية.

إن الاعتراف بالترابط بين السلام والأمن الدوليين، والتنمية البشرية المستدامة، وحقوق الإنسان، على المستويين الإقليمي والعالمي أمر بالغ الأهمية. وهذا يتطلب الابتعاد عن إضفاء الطابع الأمني والعسكري على المقاربة التنموية، إلى جانب ما يلي:

• الاعتراف بحق الشعوب في التنمية وتقرير المصير

• الكف عن عسكرة الميزانيات والتخفيف من الموارد المخصصة للإنفاق العسكري، من خلال الوفاء بالالتزام باستخدام الحد الأقصى من الموارد المتاحة لتعزيز الأمن البشري والإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

• تحويل التركيز من مجرد الحفاظ على المساعدات الإنسانية لتلبية الاحتياجات الفورية في المنطقة إلى مقارنة أكثر شمولاً. وإعطاء الأولوية لتحقيق السلام والعدالة على المدى الطويل.

• وضع استراتيجيات وقائية وطنية لمعالجة مختلف دوافع وعوامل تمكين العنف والصراع في المجتمعات. من خلال توفير البنى التحتية الوطنية للسلام، وتوطيد عقود اجتماعية جديدة. وينبغي أن يشمل ذلك ارساء وتقوية سيادة القانون والتماسك الاجتماعي والعدالة الانتقالية وكذلك آليات الشفافية. والدعوة إلى فصل السلطات والتداول السلمي لها، مما يعزز آليات المساءلة وينهي الإفلات من العقاب، ويضمن المزيد من التسامح والتضامن.

ج. الحماية الاجتماعية ومعالجة الظلم واللامساواة

تتميز السياسات الوطنية في المنطقة العربية بتركيزها على أنظمة الحماية الاجتماعية بمعزل عن السياسات الأخرى، وخاصة سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية. وهي تلتزم بالاتجاهات الاقتصادية النيوليبرالية التي تولد لا مساواة عالمية ووطنية. مما يؤدي إلى إفقار وتهميش الفئات الاجتماعية الضعيفة بشكل مستمر ومتوسع. كما لا تزال معظم بلدان المنطقة تعتبر الحماية الاجتماعية أحد مكونات استراتيجيات مكافحة الفقر وتعتقد أن أنظمة الحماية الاجتماعية يجب تخصيصها بشكل شبه حصري لدعم الفئات الفقيرة والضعيفة والمهمشة. وعليه، فإنها تركز بشدة على "شبكات الأمان الاجتماعي" التي يتم تقديمها من خلال التحويلات النقدية أو المساعدات العينية والتي لا تشكل جزءاً من نظام الحماية الاجتماعية، ولكنها تأتي لمعالجة خلل سببه النظام الاقتصادي نفسه.

وهذا التصور يخالف مقاربة منظمات المجتمع المدني الذي يؤكد على حق الجميع في التنمية. إن نظام الحماية الاجتماعية الفعال ذو التغطية الشاملة هو حق من حقوق الإنسان وسيكون له سلسلة من الآثار الايجابية، بدءاً من التخفيف من آثار الفقر، أو الوقوع فيه، وتعزيز القدرات البشرية، والمشاركة، والمساواة بين الجنسين، وسد الفجوات الاجتماعية والمناطقية، والمساهمة في الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

وهذا يدفعنا إلى التفكير في استراتيجيات تعيّر ميزان القوى في المجتمع، بما يتجاوز مجرد الكفاءة الاقتصادية. مع التأكيد على أن أنظمة الدعم لبعض المنتجات التي تعتمد عليها الدول ليست جزءاً من أنظمة الحماية الاجتماعية، وهذا يتطلب:

• تطوير سياسات الحماية الاجتماعية ضمن إطار متكامل وشامل أوسع للاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية، على أن يهدف إلى الحد من اللامساواة ومكافحة الفقر، بدءاً بنظام ضريبي عادل، بالإضافة إلى إعطاء الأولوية لتوفير خدمات المرافق العامة، والخدمات الاجتماعية، والحق في فرص العمل اللائق، واتباع سياسات اقتصادية تقوم بتوزيع وإعادة توزيع الدخل والثروة بشكل عادل والاستثمار في المنافع العامة بدلا من اعتماد تدابير التقشف.

• وضع تدابير لتمويل الحماية الاجتماعية المستدامة والعدالة مثل فرض الضرائب التصاعدية، وتعزيز الشفافية في عملية وضع الميزانيات والنفقات.

• اعتماد أنظمة حماية اجتماعية عالمية مبنية على الحقوق وتغطي كافة السكان دون استثناء. والبدء بسد الفجوات الحالية وإدماج الفئات المستبعدة، وخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة والعاملين غير الرسميين في القطاع الزراعي، وخاصة العاملات الزراعيات، وغيرها.

د. المساءلة والشراكة من أجل التنمية المستدامة

ظلت مشاركة الفئات الضعيفة وقيادتها في منطقة الدول العربية محدوبة تاريخياً، وتشكل أطر المساءلة الضعيفة تحدياً كبيراً، إلى جانب البيئة التمكينية التقييدية وانتهاكات الحريات الأساسية؛ بما في ذلك حرية التعبير والتجمع وحق التنظيم وتكوين الجمعيات والحصول على الموارد. واليوم، يواجه الفضاء المدني في المنطقة العربية تقييداً من نوع آخر، يتمثل في الضغط على المؤسسات والأطر الداعمة لغزة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تأثير الجهات غير الحكومية يختلف أيضاً باختلاف فعالية الحكومة واحتكارها للعنف القانوني. وفي المجال الثقافي والإعلامي، هناك اتجاه نحو الشعبوية والتسطيح والترفيه، واتساع خطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي، وتوسع استخدام التشكيلات التقليدية والتفسيرات الدينية المتطرفة لمحاورة التحول نحو نظام يقوم على المواطنة وحقوق الإنسان و"الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة".

وفي السياق نفسه، هناك فجوة خطيرة في آليات المساءلة الفعالة التي يمكن أن تصاحب دور القطاع الخاص في الدول العربية، بما في ذلك توسيع شراكاته النشطة مع الدولة والمشاركة في المسارات المتعلقة بأهداف التنمية. ويتطلب البدء في المعالجة الفعالة لهذه الفجوة، تكييف آليات المساءلة مع السياقات الاقتصادية والاجتماعية وسياقات الحوكمة في كل بلد، بما في ذلك النظر في طبيعة القطاع الخاص وتفاعلاته مع الدولة.

بالإضافة إلى ذلك، لم يتم استخدام التكنولوجيا بشكل فعال لتعزيز المشاركة، ومن المهم أن ندرك أن التحول الرقمي المستمر يقوده في الغالب أولئك الذين يملكون السلطة ويستفيدون من الرأسمالية الرقمية.

نحن نعتبر أن التنفيذ الفعال لخطة 2030 يعتمد على البيئة الديمقراطية التمكينية للمشاركة كما تم التعبير عنها بوضوح في وسائل التنفيذ والحكم الرشيد، وتحديدًا في الهدف 16 والهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب الوصول إلى المعلومات والبيانات الكافية وفي الوقت المناسب التي تمكن الرصد وتعزز المساءلة، وهذا يتطلب:

• بناء أنظمة ديمقراطية تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات واستقلال القضاء لتعزيز بيئة مواتية للمجتمع المدني النشط ومشاركة المواطنين في الوقاية من الفساد ومكافحته.

• المشاركة بشكل استباقي وبنّاء مع المجتمع المدني بشأن الاستراتيجيات والإجراءات والخطط الوطنية، بما في ذلك الميزانية التشاركية، والخطط القائمة على تقييمات الاحتياجات، ودعم تحالفات المجتمع المدني، والانخراط في حوار منظم مع الجهات الفاعلة في مجال السياسة.

• ترويج وتعزيز الأطر التشريعية الوطنية التي توضح واجبات الكيانات الخاصة والآليات المتاحة لضحايا سوء السلوك التجاري للحصول على الانتصاف والعدالة.

• ضمان المشاركة النشطة للشباب والأجيال القادمة في جميع مسارات السياسات لمواجهة تحديات التنمية بين الأجيال.

• إعطاء الأولوية لسياسات التعليم كتوجه استراتيجي لتحقيق التنمية البشرية المستدامة. وتحسين جودة التعليم وشموله وتعزيز إمكانية الوصول إليه للجميع. وتطوير المناهج الدراسية، وتوفير بيئة تعليمية تشجع على التفكير النقدي وتنمية المهارات الحياتية. بالإضافة إلى ذلك، يجب ربط سياسات التعليم والتدريب المهني باحتياجات سوق العمل في إطار الحوار الاجتماعي لتمكين الشباب من اكتساب المهارات اللازمة للمشاركة الفعالة فيه وتحقيق مستقبل مستدام ومزدهر.

• تسليط الضوء على مسارات التحول الرقمي الجارية والتي يقودها في الغالب من هم في السلطة ويستفيدون من الرأسمالية الرقمية. ومعالجة الفجوة الرقمية الناتجة وضمان العدالة الرقمية، وخاصة لأولئك الذين يفتقرون إلى المعرفة والموارد المالية ورأس المال البشري، وخاصة في الجنوب العالمي.

• معالجة مسألة نقل التكنولوجيا عن طريق إخراج التكنولوجيا من احتكار الشركات وتعديل القوانين التي تحمي الملكية الفكرية ولوائح منظمة التجارة العالمية. والتحول نحو جعل التكنولوجيا ملكًا للجميع، مما يسمح بالتوطين والإنتاج اللامركزي.

• الدعوة إلى تحول نموذجي هادف إلى إشراك أصحاب الحقوق بفعالية في العملية التنموية

ه. الالتزامات العالمية والضرورات المستقبلية بشأن تغير المناخ في المنطقة العربية

لقد فشلت الجهود العالمية في احتواء ظاهرة الاحتباس الحراري، مثيرة المخاوف بشأن صلاحية الكوكب للسكن بسبب ارتفاع درجات الحرارة والظواهر الجوية العنيفة. هناك حاجة إلى مبادئ عاجلة تتجاوز الحدود لإدارة الكوارث المناخية، والتخفيف من مخاطر عدم الاستقرار، ومعالجة النزاعات المتعلقة بالمطالبات الإقليمية والبحرية.

يشكل تغير المناخ تحديا كبيرا، ويؤثر بشكل غير متناسب على الفئات الأكثر ضعفا. تؤكد الأحداث البيئية الأخيرة في المنطقة العربية الحاجة الملحة إلى مبادئ تتجاوز الحدود في إدارة الكوارث المناخية، وتخفيف مخاطر عدم الاستقرار، ومعالجة النزاعات المتعلقة بالمطالبات الإقليمية والبحرية.

وتعرقل الحروب والصراعات، ولا سيما في غزة أو أوكرانيا، تنفيذ اتفاق باريس للمناخ. ومن المتوقع أن يدفع هذا العائق الدول الكبرى، سواء من حيث الحجم أو الانبعاثات، إلى التراجع عن تعهداتها بخفض الانبعاثات. إن تحويل الأموال نحو العسكرية والأمن والتدخلات الإنسانية، إلى جانب فشل الدول المتقدمة والصناعية في الوفاء بالتزامها بتمويل صندوق المناخ بمائة مليار دولار سنويا منذ عام 2020، يلقي بظلال من الشك على احتمالية الوفاء هذا العام. وتدعو منظمات المجتمع المدني كافة الجهات التنموية إلى تكثيف الجهود من أجل:

• الاعتراف بالحقوق البيئية على المستوى الوطني من خلال الدساتير والقوانين، ودمج مقاربات حقوق الإنسان في تصميم السياسات البيئية، ناهيك عن المساواة، وعدم التمييز، والمسؤوليات التي تتحملها المؤسسات التجارية والصناعية، وتأثير الصراعات المسلحة على الحقوق البيئية.

- وضع استراتيجيات التنمية المستدامة التي تشمل خطط الوقاية والتخفيف من الكوارث المناخية. وتعديل سياسات الطاقة والنقل لدعم وتطوير وسائل النقل العام والمشارك، وبناء أنظمة تعتمد على طاقة أقل وتشجيع التوفير وترشيد الاستهلاك في جميع القطاعات بغاية ضمان انتقال عادل نحو اقتصاديات ومجتمعات صديقة للبيئة المستدامة للجميع.
- تعزيز الجهود الرامية إلى مساءلة الكيانات المسؤولة تاريخياً عن الانبعاثات، مع التركيز على مراجعة اقتصاد السوق المهيمن وسياسات المنافسة وعكس جهود الخصخصة التي تضر النظم البيئية العالمية.
- ضمان الإصلاحات البنوية والمادية في مختلف أنظمة تمويل المناخ. والمراقبة الدقيقة للتمويل المحلي في الدول العربية وقياس أثر هذه الأموال.
- البدء بالعمل على الاقتصادات الخضراء منخفضة الطاقة وتشجيعها، والانتقال إلى ما هو أبعد من تحويل الطاقة والابتعاد عن الترويج للطاقة النووية كبديل آمن مزعوم.
- دمج منظور النوع الاجتماعي في السياسات البيئية ومعالجة عدم المساواة بين الجنسين الناشئة عن المشاريع البيئية.
- مراجعة السياسات السكانية والزراعية وتوزيع السكان. وضمان سياسات تنمية متكاملة ومتوازنة بين المناطق الريفية والحضرية لتخفيف التركيز في المدن المسؤولة عن 70% من الانبعاثات العالمية.

